



الممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف

تقديم

كثيراً ما تتسم الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف بعدم إدراج النساء والفتيات، وعدم تعميم مراعاة المنظور الجنساني، على الرغم من مشاركة بعض النساء والفتيات في التطرف العنيف والإرهاب، فضلاً عن الأدوار التي يضطلعن بها في مجال الوقاية منهما. وتركز هذه الوثيقة غير الملزمة المعنية بالممارسات الجيدة على المرأة والمسائل الجنسانية في سياق مكافحة التطرف العنيف¹، حيث تم إعداد الوثيقة بناءً على خلاصة حلقتي عمل للخبراء الدوليين عقدتا بالاشتراك بين المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)²، حيث جمعنا بين الخبراء والممارسين في ميدان مكافحة التطرف العنيف من أعضاء المنتدى وغير الأعضاء، في 13-14 مايو/أيار 2014، في إسطنبول بتركيا، و21-22 أكتوبر/تشرين الأول 2014، في فيينا بالنمسا. وتستكمل هذه الوثيقة مذكرة أنقرة بشأن الممارسات الحسنة للنهج المتعدد القطاعات لمكافحة التطرف العنيف، والممارسات الجيدة بشأن إشراك المجتمعات المحلية والخفارة المجتمعية بصفتهما أداة لمكافحة التطرف العنيف، ومذكرة أبوظبي حول الممارسات الجيدة للتعليم ومكافحة التطرف العنيف.

ويعد فهم تعقيدات ظاهرة التطرف العنيف من الشروط الأساسية لوضع سياسات فعالة لمكافحته. ويتم تشجيع جميع الدول المعنية على النظر في استخدام هذه الممارسات الجيدة غير الملزمة، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الدولة وظروفها المحلية، والتنوع بين مسيراتها التاريخية وثقافتها، في إطار سعيها إلى وضع وتنفيذ سياسات و/أو برامج وطنية لمكافحة التطرف العنيف. ويمكن أيضاً استخدام هذه الممارسات الجيدة بغرض صياغة وتطوير المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف، سواء في المجالات التقنية أو لبناء القدرات في هذا المجال. كما يجب أن تكون البرامج والسياسات والقوانين والإجراءات المنفذة في سياق تعزيز هذه الممارسات الجيدة ممتثلة بالكامل للالتزامات الدول المعنية إزاء جميع القوانين الدولية ذات الصلة، بما في ذلك القانون الدولي العرفي، والقانون الإنساني الدولي عند الاقتضاء، وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان³ والقانون الدولي لللاجئين.

وتتناول الممارسات الجيدة الواردة في هذه الوثيقة ما يلي: (1) الممارسات العامة بشأن المرأة والمنظور الجنساني في سياق مكافحة التطرف العنيف؛ و(2) التصدي لانخراط النساء والفتيات في التطرف العنيف والإرهاب؛ و(3) تطوير أدوار النساء والفتيات في مكافحة التطرف العنيف؛ و(4) النساء والفتيات كضحايا للتطرف العنيف والإرهاب. وتجدر الإشارة إلى أن قائمة الممارسات الجيدة هذه ليست وافية، وقد يرى المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب توسيعها أو تعديلها لتأخذ في الاعتبار تجارب الدول المعنية، شريطة الحصول على موافقة اللجنة التنسيقية للمنتدى.

¹ تم إعداد هذه الوثيقة بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

² نشرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقريراً عام 2013 بشأن النتائج والتوصيات الصادرة عن اجتماعين للخبراء حول "منع الراديكالية الإرهابية النسائية" (12 ديسمبر/كانون الأول 2011، فيينا)، و"دور النساء وتمكينهن لمكافحة التطرف العنيف والراديكالية الذين يؤيدان إلى الإرهاب" (13-14 مارس/أذار 2012، فيينا). وقد تناولت المنظمة أيضاً موضوع المرأة في الدليل الذي أصدرته بشأن الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤيديين إليه: مقارنة الخفارة المجتمعية (مارس/أذار 2014، فيينا).

³ وبشكل خاص، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

وكما هو الحال فيما يتعلق بوثائق الممارسات الجيدة الأخرى التي أعدها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، فإن إصدار هذه الوثيقة سيعقبها تطوير المنهجيات التنفيذية اللازمة استرشاداً بتوصياتها.

وتميّز هذه الوثيقة بين النساء كعناصر فاعلة في مكافحة التطرف العنيف من ناحية، والطبيعة "الجنسانية" للتطرف العنيف، من ناحية أخرى. فالنساء يتعرضن لتشكيلة متنوعة من التجارب الجنسانية النابعة من الافتراضات القائمة بشأن الأدوار الذكورية والأنثوية في جانبها المتعلق بالواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي. وهذه الافتراضات الجنسانية المنحى تصوغ الفرص المتاحة والحقوق والأدوار والتوظيف داخل مختلف المنظمات لكل من النساء والرجال. ولذا، فإن هذه الوثيقة تركز، من منظور التطرف العنيف، على الاعتبارات الجنسانية المؤثرة في تفاعلات المرأة مع منظمات الحياة الاجتماعية والسياسية، ومعاملة المرأة من طرف تلك المنظمات.

ومن المهم أيضاً الإقرار بالإطار الأوسع لحقوق الإنسان الذي تدور هذه المناقشة في ظله. فالدمج العملي للنساء والفتيات في جميع جوانب برامج مكافحة التطرف العنيف لا يمكن أن يتم إلا في إطار هيكلية أوسع تضمن حقوق الإنسان للنساء والفتيات على وجه الخصوص، بما يشمل معالجة أسباب نقص المساواة بين الجنسين، مثل تبعية المرأة والتمييز على أساس الجنس والنوع الاجتماعي والسن، وغير ذلك من العوامل الأخرى. ويجب أن تتبوأ جهود تعزيز وحماية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين موقفاً أساسياً في برامج واستراتيجيات مكافحة التطرف العنيف، فمثلها مثل جميع أنواع حقوق الإنسان، ينبغي تعزيز حقوق الإنسان التي تتمتع بها النساء والفتيات وصونها في جميع الأوقات، وليس لمجرد أنها وسيلة من وسائل مكافحة التطرف العنيف.

وأخيراً، يمكن للدول أن تستفيد أيضاً من تدارس بعض الأسئلة المحورية التي تشمل ما يلي: كيف تقوم الحكومات عملياً بتسهيل المبادرات، وخاصة أن الكثير منها يتأسس بشكل مستقل عن الحكومة؟ وهل يعرف القائمون على المبادرات والمنظمات المعنية كيف يحصلون من حكوماتهم على الدعم اللازم؟ وما مقدار البروز العلني للملائم للدعم الحكومي، وهل تحقق بعض المشاريع نتيجة أفضل إذا حافظت على قدر معين من الاستقلالية؟ وهل تتمتع الحكومات بالقدرات اللازمة لتقديم الدعم الفعال للجهود الأهلية؟

الممارسات الجيدة

أ- الممارسات العامة بشأن المرأة والمنظور الجنساني في سياق مكافحة التطرف العنيف

الممارسة الجيدة 1: إدراج النساء والفتيات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع السياسات والقوانين والإجراءات والبرامج والممارسات المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف، حيث يؤدي ذلك إلى تحسين تصميم وتنفيذ وتقييم الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف، كما أنه يوفر موارد إضافية لهذه الجهود من خلال تعزيز الأدوار الفريدة والمهمة التي تضطلع بها النساء والفتيات في مكافحة التطرف العنيف. ويضاف إلى ذلك أن هذا الإدراج يضمن أن جهود مكافحة التطرف العنيف تعالج تطرف الإناث ومختلف طرق مشاركة النساء والفتيات في جميع أشكال ومظاهر التطرف العنيف والإرهاب. كما يجب أن تنظر النهج الشاملة لمكافحة التطرف العنيف أيضاً في أوجه الاختلاف في تأثير مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على النساء والفتيات، وأن تعطي صورة أشمل عن الهواجس الأمنية، بما يشمل الانطباعات داخل المجتمعات المحلية التي يجري فيها التحول إلى التطرف حيثما قد يجدر السعي إلى زيادة إشراكهن. ويضاف إلى ذلك أن علاقات الأسرة والمجتمع من العوامل الحاسمة في عملية التحول إلى التطرف، وهي عملية ديناميكية يشترك فيها الرجال والنساء على حد سواء.

وينبغي أن تولي جهود مكافحة التطرف العنيف الانتباه إلى نوع جنس المشاركين، والأعراف والتوقعات المجتمعية المترتبة على الانتماء إلى جنس الذكور أو الإناث في هذه المجتمعات. إن الانتباه إلى طرق تشكل حياة الأفراد بالأعراف الجنسانية من شأنه أن يساهم في تحسين تصميم برامج مكافحة التطرف العنيف التي تستهدف النساء، ومن المرجح أيضاً أن يعزز ذلك من فهم البرامج التي تستهدف الرجال والاستجابة لها.

ويجب على تصميم مشاريع مكافحة التطرف العنيف أن يستخدم تقييم الاعتبارات الجنسانية بشكل خاص عند إقامة حلقة وصل عملية بين البحوث حول الأعراف الجنسانية والنزاعات، مع تسليط الضوء على الصلة المحتملة بين هذه الأعراف ودوافع التطرف العنيف والكيفية التي يتم بها تأطير النزاعات التي ينخرط فيها المتطرفون العنيفون. ويمكن أيضاً الاستفادة من التحليلات والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس بشأن المجتمعات المحلية والأدوات والنتائج ذات الصلة للمساعدة في إنجاح مبادرات مكافحة التطرف العنيف وتقادي آثارها الثانوية غير المقصودة التي قد تضر بعلاقات الثقة في المجتمعات المحلية.

الممارسة الجيدة 2: التأكد من أن جهود مكافحة التطرف العنيف تجابه تورط النساء والفتيات في التطرف العنيف، بما يشمل تحديد الديناميكيات الجنسانية التي لها دور في التحول إلى التطرف المؤدي إلى الإرهاب ومنع هذا التحول في النساء والفتيات. وينبغي أن تركز جهود مكافحة التطرف العنيف على منع وقوع النساء والفتيات فريسة للتجنيد في صفوف التطرف العنيف والإرهاب، أو الانضمام إليها أو دعمها. وتتورط النساء والفتيات في التطرف العنيف عبر مجموعة واسعة من الأدوار، حيث قد تكون مشاركنهن مباشرة، من خلال تجنيدهن في الجماعات الإرهابية أو انضمامهن إليها بغرض ارتكاب العنف الإرهابي (مثل الانتحاريات)، أو تكون عبر الاشتراك في تخطيط وإعداد الهجمات. وتؤدي النساء والفتيات أيضاً دوراً تعبويًا عبر تجنيد النساء والفتيات الأخريات، وخاصة في صفوف أقرانهن، وكذلك تجنيد الرجال والفتيان.

وفي بعض البيئات، قد تصبح النساء والفتيات أكثر تأثراً ببناء الإرهاب، وذلك بسبب نقص المساواة، والعنف الجنسي والجنساني، والتهميش، وانعدام الفرص. كما قد تتولد المظالم حينما تشعر النساء والفتيات بأنهن تضررن من جراء سياسات مكافحة الإرهاب، ومن ذلك مثلاً إذا كانت المرأة أو الفتاة جزءاً من جماعة تشعر بأنها استهدفت بشكل مفرط وغير تناسبي، أو إذا فقدت أحد الأقارب في سياق مكافحة الإرهاب. ويضاف إلى ذلك أن شرف النساء والفتيات قد يصبح محرماً يدفع الرجال والفتيان إلى ارتكاب أعمال العنف لإثبات ذكورتهم والانتقام من المظالم المزعومة. ومن ناحيتهم، يلجأ المتطرفون العنيفون بشكل متزايد إلى استغلال تلك المظالم والافتراضات حول دور الرجل والمرأة، من أجل استهداف النساء والفتيات وضمهن إلى صفوفهم، وتسخيرهن في التعبئة لهم ودعم أنشطتهم بمختلف الطرق. وتستدعي مكافحة هذه الظاهرة أن يتم تصميم برامج متميزة تراعي تحديداً احتياجات النساء والفتيات.

الممارسة الجيدة 3: الاعتراف بمختلف أدوار النساء والفتيات وتعزيزها، بوصفهن من أصحاب المصلحة الأساسيين في مكافحة التطرف العنيف، بما يشمل تطوير مناهج تتميز بأنها أقرب إلى البيئة المحلية، وأوسع شمولية ومصدقية، وأشد فعالية وتناغماً مع بيئتها.

ويتميز نهج مكافحة التطرف العنيف الفعال بأنه يقر بالأدوار المهمة والمتنوعة التي تضطلع بها النساء والفتيات، ويشجع على أدائهن لتلك الأدوار، على جميع المستويات، بما في ذلك مستوى الأسرة والمجتمع المحلي، والمجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص، والقطاع الحكومي، بما يشمل مجال الأمن والاستخبارات وإنفاذ القانون. ولأن النساء والفتيات جزء أساسي من الأسرة والمجتمعات المحلية، فإن لهن مساهمات حيوية في تكوين الفهم الأوسع للسياقات المحلية المحيطة بجهود مكافحة التطرف العنيف، بما يشمل جميع أشكال هذا التطرف ومظاهره، والعوامل المحركة له، ويمكن لهن المساعدة في صياغة وتنفيذ استجابات لمكافحته مصممة خصيصاً للارتقاء ببعده تلك الاستجابات المحلي والشمولي وبمستويات مصداقيتها وتناغمها مع بيئتها المحلية، بما يعزز بالتالي من استدامتها وفعاليتها، وهي كلها أمور مفيدة لأن مكافحة التطرف العنيف الفعالة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية تتطلب التصدي بشكل أفضل لجهود التجنيد المحلية التي تستغل العوامل الجنسانية، والديناميكيات الجنسانية التنظيمية، والديناميكيات الجنسانية المحلية، وغير ذلك من الاحتياجات والاعتبارات المحلية.

ويضاف إلى ما تقدم أن إشراك النساء والفتيات يوسع نطاق برامج مكافحة التطرف العنيف، حيث أن نفوذهن وتأثيرهن يأخذ أشكالاً متنوعة، ومنه النفوذ والتأثير على النساء الأخريات والشباب المعرضين لخطر التحول إلى التطرف العنيف. إن إشراك وتمكين النساء والفتيات في مختلف القطاعات المتعددة ينشئ

مؤسسات شاملة تبني الثقة مع الجمهور، كما يؤسس لتمييز المجتمع ككل بالتماسك والقدرة على الصمود. ويعد ذلك صحيحاً بشكل خاص فيما يتصل بإصلاحات القطاع الأمني الشاملة، إذ تُبَيِّن البحوث أن ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في الأجهزة الأمنية يسهم في ضمان أن تلك الأجهزة أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع المحلي المتنوعة.

الممارسة الجيدة 4: حماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات، بما في ذلك المساواة، وعدم التمييز، والمشاركة المتكافئة، وضمان أن جهود مكافحة التطرف العنيف لا تُنمَّط النساء والفتيات أو تحولهن إلى مجرد أدوات. إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة جزء لا يتجزأ من جهود إشراك النساء والفتيات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهود مكافحة التطرف العنيف. وكثيراً ما تشكل الهواجس المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة الدافع الذي يحفزها على المشاركة في مكافحة التطرف العنيف، فضلاً عن تسببه في بعض الصعوبات التي تكتنف تلك المشاركة. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي وقوع النساء والفتيات ضحية للإرهابيين إلى تحفيزهن على المشاركة في مكافحة التطرف العنيف، ولكن التمييز القائم على الاعتبارات الجنسانية والتمييز قد يعيق مشاركتهم الكاملة والمتكافئة، وتجب معالجة هذه العوائق من أجل تمكين النساء والفتيات من المساهمة بشكل آمن ومثمر في جهود مكافحة التطرف العنيف، بشرط أن يتم ذلك بطرق متنوعة ومتباينة، تراعي التفاوتات الكبيرة في مجال حقوق المرأة والمساواة الجنسانية.

ففي بعض البيئات، تكون النساء والفتيات عرضة لتحويلهن إلى أدوات وتقويض حقوقهن في سبيل تحقيق أهداف مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. واستخدام الحكومات، الحقيقي أو المتخيل، لعلاقتها مع النساء والفتيات لأغراض أمنية (بغرض جمع المعلومات الاستخباراتية، مثلاً) قد يُؤلِّد حالة من عدم الثقة ويأتي بنتائج عكسية لجهود مكافحة التطرف العنيف. كما أن الربط بشكل جلي بين حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات وأجندة مكافحة التطرف العنيف يمكن أن يجعل منهن أهدافاً للمتطرفين العنيفين.

الممارسة الجيدة 5: منع ومعالجة آثار التطرف العنيف والإرهاب المباشرة وغير المباشرة على النساء والفتيات. كثيراً ما تستهدف الجماعات المتطرفة العنيفة والإرهابية النساء والفتيات في إطار العنف الجنساني، بما في ذلك عمليات الاختطاف والزواج القسري، والعنف الجنسي، والحمل القسري، والاعتداء على النساء المدافعات عن حقوق الإنسان والقيادات النسائية، والتعدي على حق الفتيات في الحصول على التعليم، وفرض القيود على حرية تنقلهن. ومن الضروري منع هذه الاعتداءات وتوفير الحماية للنساء والفتيات الأكثر عرضة لمخاطرها، ورفض القبول المجتمعي لها، وملاحقة مرتكبيها، ووضع المساعدات اللازمة لمعالجتها، بما يشمل توفير فرص كسب العيش للنساء الناجيات. وهذه الجهود لا توفر فحسب التحسينات المهمة في مجال الأمن الإنساني، ولكنها تؤدي كذلك إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وقدرة المجتمع على الصمود، وذلك في المجتمعات المحلية المتضررة من التطرف العنيف والعنف الإرهابي. يضاف إلى ذلك أن معالجة هذه الآثار تُمكن النساء والفتيات من الانخراط بشكل آمن ومثمر في أنشطة مكافحة التطرف العنيف.

الممارسة الجيدة 6: إشراك الرجال والفتيان في تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتعزيز مشاركة النساء والفتيات في مكافحة التطرف العنيف، والجهود الشاملة لمنعه ومواجهته. تعد المشاركة الكاملة والنشطة من طرف الرجال والفتيان عاملاً أساسياً في تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز دور النساء والفتيات في مكافحة التطرف العنيف. فإشراك القادة الذكور يساعد على إيجاد حيز للنساء والفتيات في السياقات التي يهيمن عليها الذكور في مختلف المجالات الأخرى، بما في ذلك المجتمعات المحلية والحكومة. ويؤدي الرجال والفتيان كذلك أدواراً حاسمة في دعم النساء والفتيات داخل أسرهم، وذلك مثلاً من خلال تشجيع تعليم أقاربهم الإناث وتمكينهن. ويشمل ذلك تسوية النزاعات بدون عنف، والجهود المبذولة لتشجيع مراجعة النزعة الذكورية والقوالب النمطية عن المرأة، وتقليل التعرض لمشاهد العنف في المنزل والتي من شأنها تغذية قبول المجتمع للعنف. وأخيراً، يمكن للرجال أن يعملون جنباً إلى جنب مع النساء من أجل إتاحة المجال لإشراكهن في جهود مكافحة التطرف العنيف، مثل الخفارة المجتمعية.

الممارسة الجيدة 7: دمج آليات الرصد والتقييم التي تراعي المنظور الجنساني في سياسات وبرامج مكافحة التطرف العنيف من أجل تعزيز فعاليتها. سوف تتحسن فعالية جميع جهود مكافحة التطرف العنيف من خلال إدماج المنظور الجنساني وإشراك النساء والفتيات في آليات رصدتها وتقييمها. ويمكن للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس أن تقدم صورة متباينة عن مخرجات أنشطة مكافحة التطرف العنيف وآثارها المتفاوتة، بما يسهم في تقييم المكاسب الإيجابية في مجالات مثل المهارات، ومستوى الوعي، والإمكانات، والتماسك الاجتماعي، وقدرة المجتمع على الصمود، وأيضاً لضمان أن مكافحة التطرف العنيف لا تقضي إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان بواسطة مختلف الأطراف، مثل العنف الجنساني. ولذلك ينبغي أن تدرج المؤشرات والمعلومات الأساسية القائمة على الجنس في تقييم كل من المبادرات العامة لمكافحة التطرف العنيف والمبادرات الساعية خصيصاً للنهوض بأدوار النساء والفتيات فيها. فمثلاً، ينبغي استخدام المؤشرات الكمية لرصد نسبة الرجال والنساء في الفئات المستهدفة بأنشطة مكافحة التطرف العنيف، فضلاً عن عدد النساء والفتيات اللواتي يتم تجنيدهن في التطرف العنيف. كما يجب إشراك النساء والفتيات صراحة في عمليات الرصد النوعي، والتي تتم مثلاً من خلال استطلاعات الرأي والمقابلات وحلقات النقاش المجتمعية ومجموعات الاستبيان المركزة، وذلك قبل تنفيذ مبادرات مكافحة التطرف العنيف وأثناءه وبعده. كما ينبغي إدراج النساء والمجموعات النسائية في عمليات التقييم المستقل لجميع جهود مكافحة التطرف العنيف، لاسيما الجهود الساعية إلى تعزيز دور النساء والفتيات في تلك الجهود. كما يجب على عمليات رصد وتقييم برامج مكافحة التطرف العنيف التي تركز على النساء والفتيات أن تأخذ في الاعتبار أيضاً خصوصيات السياق والقيود العملية المرتبطة بإشراكهن. ومن المرجح أن جهود إشراك النساء والفتيات في مكافحة التطرف العنيف وإدانة هذه المشاركة ستكون بالضرورة عملية طويلة الأجل، لذا يجب وضع معايير واقعية لقياس فعاليتها في كل مرحلة، بما يشتمل على نظم محسنة لإدارة الأداء والتقييم يمكن أن تضم مؤشرات تراعي المنظور الجنساني وبيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

ب- التصدي لمشاركة النساء والفتيات في التطرف العنيف والإرهاب

الممارسة الجيدة 8: بناء واستخدام نهج قائم على الأدلة لتحديد وتقديم المعالجة الفعالة للعوامل التي تؤدي إلى مشاركة النساء والفتيات في التطرف العنيف والإرهاب. إن تحليل الأدوار المتباينة للنساء والفتيات والرجال والفتيات في التطرف العنيف، وكذلك العوامل التي تجعل كل منهم تحديداً عرضة لخطر التحول إلى التطرف والتجنيد، يعدّ من العناصر الحاسمة في تصميم السياسات والتدخلات التي من شأنها معالجة تعقيدات التطرف العنيف. فكثيراً ما تعيش النساء والفتيات عوامل "دفع" متميزة تزيد من عرضتهن للتطرف والتجنيد، وكذلك عوامل "جذب" محددة تستغلها المجموعات المتطرفة العنيفة لاستهدافهن وتجنيدهن. ومع ذلك، يعتبر فهمنا قاصراً لديناميكيات التي تدفع بالنساء والفتيات إلى التطرف العنيف، ولدورهن والتكتيكات التي تستخدمهن النساء والفتيات بعد انضمامهن إلى صفوف التطرف. يضاف إلى ذلك إلى أن عرضة النساء والفتيات للمخاطر والاستراتيجيات الخاصة بهن كثيراً ما تتفاوت بتفاوت الظروف الديموغرافية والجغرافية. ويجب بذل المزيد من الجهد لتوسيع الأدلة المحدودة على مشاركة النساء والفتيات في التطرف العنيف والإرهاب من أجل تصميم التدخلات الفعالة، علماً بأن هذا الجهد يجب أن يشمل إجراء التحليلات التي تسهم في كشف الاستراتيجيات التي توظفها النساء والفتيات من أجل تحويل الآخرين إلى التطرف وتجنيدهم، بالإضافة إلى التحليلات التي تركز على أدوار النساء والفتيات وما يتعلق بهن من عوامل "دفع" و"جذب" قائمة وفاعلة، مع التنبيه إلى ضرورة أن تتفادى التحليلات القوالب النمطية، مثل القول إن النساء والفتيات تنضم إلى المجموعات الإرهابية بالإكراه، أو إن مشاركتهم في هذه المجموعات تنحصر في الأدوار التنظيمية الثانوية. وفي هذا الصدد، يعدّ إشراك الباحثين والممارسين وصناع السياسات من مختلف التخصصات أمراً حيوياً لتطوير الفهم الدقيق والاستجابات اللازمة القائمة على الأدلة.

الممارسة الجيدة 9: ضمان أن جهود مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك السرد البديل، تتناول مشاركة النساء والفتيات في التطرف العنيف والإرهاب. ينبغي أن تشمل جهود مكافحة التطرف العنيف نهجاً مصممة وموجهة خصيصاً للتصدي لمشاركة النساء والفتيات في التطرف العنيف والإرهاب. كما يجب أن تكون

مصممة لمعالجة العوامل الفريدة التي تؤدي إلى تجنيد وتطرف النساء والفتيات، وأن تتعرف على مختلف الأدوار التي تؤديها النساء والفتيات في المجموعات المتطرفة العنيفة.

ومن شأن إشراك المدرسات، وشيوخ المجتمع المحلي والقادة الدينيين (الرسميين وغير الرسميين)، إضافة إلى المتطرفات العنيفة السابقات، أن يسهم في تعزيز نجاح جهود منع تجنيد وتطرف النساء والفتيات. وينبغي إيلاء الاهتمام لمعالجة احتياجات الشابات والفتيات المعرضات للخطر. كما توجد حاجة لتطوير ونقل السرد البديل الذي يخاطب النساء والفتيات مباشرة، وخاصة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وقد تحقق الرسائل الهادفة النجاح المنشود إذا أكدت الأدلة الدامغة على ممارسة الإرهابيين للاعتداءات والانتهاكات ضد النساء والفتيات، وفرض القيود عليهن، بما يتناقض مع سرد التطرف العنيف الذي يصور للنساء والفتيات حلاً سحرياً لمشكلاتهن. وكما هو حال الرجال والفتيان، يجب العمل على صوغ المواد التي تقدم للنساء والفتيات توجيهات مصممة لهن خصيصاً بشأن الرد الإيجابي على رسائل الإرهابيين، من قبيل الانخراط في صفوف الناشطين والعمل الخيري، وتطوير الرسائل المضادة التي تؤكد على إيجابيات الحياة والمجتمع. كما يجب أن يقدم السرد البديل إشارات محددة إلى بدائل ملموسة للنساء. ويمكن للمتطرفات العنيفة السابقات الإسهام في صياغة ونقل هذا السرد بطريقة تحظى بمصداقية أعلى وتكون أقرب إلى واقع المرأة المعاش.

الممارسة الجيدة 10: وضع برامج فك الارتباط وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بما يراعي المنظور الجنساني ويلبي الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات اللواتي بدأن المسار المؤدي إلى التطرف الإرهابي أو شاركن في التطرف العنيف. كانت خيارات تصميم البرامج المتوفرة عادة محدودة فيما يتعلق بدعم النساء والفتيات اللواتي يرغبن في الخروج من المسار المؤدي إلى التطرف، وترك الجماعات المتطرفة، أو إعادة الاندماج في مجتمعاتهن. ومع ذلك، فإن النساء والفتيات المنضويات في الجماعات المتطرفة العنيفة والإرهابية لديهن دوافع وأدوار وتجارب تختلف عن الرجال. كما أن العوامل التي تؤدي إلى انخراط النساء والفتيات تتباين أيضاً بالتوازي مع تباين أدوارهن في الجماعات الإرهابية، والتي تتراوح من دور المقاتل، إلى المجدد والمتعاطف والداعم. وعلاوة على ذلك، قد تتعرض النساء والفتيات أنفسهن لأعمال العنف، بما في ذلك الانتهاك من قبل أعضاء الجماعة، أو من قبل عناصر الأمن في بعض الحالات. ولكي تحقق برامج فك الارتباط وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الفعالية، يجب أن تراعي المنظور الجنساني وأن تتجاوب مع هذه التجارب المتباينة، فضلاً عن تناولها للعقبات والتحديات المحددة التي قد تواجه النساء والفتيات. وينبغي أن تنظر البرامج في الطرق التي يمكن للنساء والفتيات على وجه الخصوص الخروج بها من هذه الجماعات، مع إعداد خيارات لإعادة إدماجهن تأخذ بعين الاعتبار مختلف الاحتياجات والخبرات المحددة.

ج- تعزيز أدوار النساء والفتيات في مكافحة التطرف العنيف

خلفية عامة

الممارسة الجيدة رقم 11: بناء قدرات النساء والفتيات للمساهمة بشكل آمن ومثمر في جهود مكافحة التطرف العنيف بطريقة تلائم السياقات المحلية. عادة ما تؤدي مجموعة من التحديات، بما فيها القيود القانونية والمؤسسية، والهواجس المتعلقة بالسلامة، ونقص الموارد والمهارات، إلى منع مشاركة النساء والفتيات الكاملة والفعالة في سياسات وبرامج مكافحة التطرف العنيف. وفي الكثير من الأحيان، يمكن للجهات الفاعلة من خارج القطاع الأمني، وخاصة جهات المجتمع المدني والقطاع الخاص، أن تتفاعل مع النساء والفتيات وتبني قدراتهن للتغلب على هذه الحواجز. ومن جانبها، يمكن للحكومات دعم هذه الجهود من خلال تقديم التنسيق وتوفير الموارد، بما في ذلك موارد التدريب والتوعية.

ويجب أن تكون الجهود الرامية إلى توسيع قدرة النساء والفتيات على المساهمة في جهود مكافحة التطرف العنيف مصممة بحيث تتلاءم مع الاحتياجات المحلية وتركز على مستوى القاعدة الشعبية. وكثيراً ما سيتطلب ذلك التركيز على كل من المهارات (مثل بناء التحالفات، والتفكير النقدي، ووسائل التواصل الاجتماعي، ومهارات التواصل، والوساطة، وتسوية النزاعات)، والمعارف، بما يشمل التوعية بشأن

مكافحة التطرف العنيف تحديداً، مثل التعرف على العوامل والمؤشرات التي قد تنذر بالنزوع إلى التطرف العنيف.

ويجب على جهود بناء قدرات النساء والفتيات لمواجهة التطرف العنيف أن تعمل على الاستفادة من المبادرات القائمة في مجالات مثل المرأة والسلام والأمن، والتنمية الاقتصادية، والتسامح الديني وعدم التمييز، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان وتوسيع هذه المبادرات. وكثيراً ما يكون بناء الشبكات وإيجاد الأماكن الآمنة في عداد الاستراتيجيات الفعالة لبناء القدرات، حيث أنها تسمح للنساء والفتيات بتبادل الخبرات في إطار من السرية، وتبادل الممارسات الجيدة، وتطوير الحلول المشتركة، وحشد الموارد لمواجهة هذه الديناميكيات. كما يمكن إنشاء المنصات من هذا القبيل لتسهيل الحوار بشأن مكافحة التطرف العنيف بين نساء من خلفيات متباينة، بما في ذلك الحوار بين الأديان وبين الثقافات.

الممارسة الجيدة 12: ضمان أمن النساء والفتيات المشاركات في مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك ضمن إطار المجتمع المدني، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تعريف جهودهن تحت هذا العنوان قد يكون خطراً عليهن أو قد يؤدي إلى نتائج عكسية. فالنساء، بما في ذلك نساء المجتمع المدني، يقفن في الكثير من الأحيان على خطوط المواجهة الأمامية في إطار الجهود المبذولة لمنع ومكافحة العنف في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية، بما يشمل البيئات الاجتماعية المتسمة بالتقييد والاستقطاب والتقلب. والوقوف في الخطوط الأمامية كثيراً ما يعرضهن للمخاطر ويخلق عقبات أمام مشاركة النساء والفتيات في جهود مكافحة التطرف العنيف. وفي سياقات معينة قد يكون تعاون النساء الوثيق مع الأجهزة الأمنية، أو تصنيف جهودهن والتعريف بها تحت عنوان مكافحة التطرف العنيف بشكل أعم، أمراً بالغ الخطورة أو يفضي إلى نتائج عكسية. وينطبق ذلك بشكل خاص في حالة رفض مبادرات تعزيز مشاركة المرأة بحجة أنها مبادرات أجنبية أو تملئها أطراف أخرى. وقد تستشعر النساء والفتيات بالخطر في حالة انتمائهن إلى جماعة تعتبر نفسها مستهدفة بسياسات مكافحة الإرهاب أو مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك التدابير غير المتناسبة و/أو التمييزية، أو في حالة تعرض أقاربهن الذكور للقتل أو الاعتقال.

وفي حالات كهذه، وبشكل أعم، ينبغي الاسترشاد بتوجيهات المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني العاملة مع النساء عند تصميم البرامج، بما يشمل كيفية تسمية وتوصيف أنشطتها، والتدابير الأمنية اللازمة، ودور الأماكن الآمنة في بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. فلهؤلاء النساء والمنظمات فهم متعمق وفريد للتحديات الأمنية، ولكيفية توفير السلامة والأمان، لاسيما في مجتمعاتهن المحلية ولأنفسهن.

ويتعرض أمن النساء والفتيات المشاركات في جهود مكافحة التطرف العنيف أيضاً للخطر عندما يتم اعتبار حقوق الإنسان، لاسيما حقوق المرأة، على أنها أمر يمكن الاستغناء عنه في سياق الرد على التطرف العنيف والتهديدات الإرهابية، فهذا النهج يتجاهل دور النساء والفتيات في سياق التطرف العنيف، مما يجعلهن عرضة للتجنيد والتحول إلى التطرف، كما أن هذا النهج يتجاهل الحماية والعناية التي تتطلبها النساء والفتيات في إطار مساعي منع انتشار التطرف العنيف.

النهج القائمة على الأسرة والمجتمع المحلي

الممارسة الجيدة 13: إشراك النساء والفتيات على المستوى المحلي كمصادر للتأثير داخل الأسرة والمجتمع المحلي من أجل بناء القدرة على الصمود وصياغة ردود محلية وفعالة وذات مصداقية على التطرف العنيف. يمكن للمرأة أن تكون عاملاً فاعلاً يتسم بفعالية خاصة في الجهود المحلية لمكافحة التطرف العنيف، فهي كثيراً ما تكون في وضع جيد لتكون الصوت الناطق باسم مكافحة التطرف العنيف، وذلك لتمييزها بأنها مطلعة على الخصوصيات المحلية وأن صوتها موثوق وقوي التأثير. وكثيراً ما تؤدي المرأة دوراً حيوياً داخل أسرتها بشكل خاص، وكثيراً أيضاً ما تصبح بمثابة الأمين على مخزون ذاكرة المجتمعات المحلية. وبفضل هذه الأدوار وغيرها، تتبوأ المرأة في كثير من الأحيان أفضل موقع للكشف عن بوادر التطرف وتحجيم هذه الظاهرة في أسرتها ومجتمعها المحلي. يضاف إلى ذلك أنها قد تكون أفضل طرف فاعل يستطيع رفع مستوى الوعي وبناء القدرات لدى النساء الأخريات في مجتمعها المحلي، وبالتالي تكون المرأة

العامل المحفز الذي يضاعف التأثير في تلك المجتمعات التي يُحتمل أن تشهد حالات التحول إلى التطرف والتجنيد.⁴ ويجب منح الأسرة الإمكانات اللازمة للكشف عن التحول إلى التطرف العنيف في أفرادها ومعالجته، بما في ذلك كيفية التعرف على علامات الإنذار المبكرة لتطرف أبناء الأسرة وكيفية إيصال رسائلها واستخدام نفوذها بصفقتها ولي أمر في سبيل مواجهة التطرف العنيف بشكل أفضل. كما ينبغي أيضاً أن تتوفر للأسرة إمكانية الاستفادة من الموارد المتوفرة لمساعدة أبنائها. وعلاوة على ذلك، ينبغي دعم النساء والفتيات من أسر المتطرفين العنيفين والإرهابيين فيما يتعلق بطرق الحد من تعرضهن للتجنيد والتطرف.

الممارسة الجيدة 14: إشراك النساء والفتيات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهود إشراك المجتمع المحلي وجهود الشرطة المجتمعية بغرض مكافحة التطرف العنيف، وذلك من خلال شراكات حقيقية مبنية على الثقة والأهداف المشتركة. وقد أثبتت الأبحاث على أن النساء، وخصوصاً الأمهات، يتمتعن في الأسرة والمجتمع المحلي بسلطة يمكن ترجمتها إلى تأثير إيجابي ضد التطرف العنيف. وقد لاحظ الممارسون تكراراً أن المرأة هي المتحكمة في مداخل مجتمعها المحلي، ولهذا ينبغي أن تشارك في إنشاء وتشغيل مبادرات مكافحة التطرف العنيف. كما تبيّن في المجالات ذات الصلة أن مشاركة الأمهات يسهم في الحد من التجنيد في العصابات، في حين يمكن لإدماج المرأة في قوات الشرطة أن يساعد في الحد من الاستخدام المفرط للقوة، وتخفيض التوترات المجتمعية وتوفير فرص الوصول إلى المجتمعات المهمشة.⁵

وتحقق مبادرات إشراك المجتمع المحلي وجهود الخفارة المجتمعية أعلى مستويات الفعالية عندما تشارك المرأة. ويجب إشراك المرأة بصفقتها شريكاً في هذه المشاريع من خلال الاعتراف بنفوذها في الأسرة والمجتمع المحلي والاستفادة منه، وذلك على سبيل المثال من أجل رفع الوعي، أو إشراك الشباب المعرضين للخطر، أو بناء شبكات يحالون إليها، أو من خلال تجنيد المرأة في الشرطة وغيرها من الأجهزة الأمنية لتوسيع نطاق تغطية هذه الأجهزة وتأثيرها وفعاليتها. ويجب على الأجهزة الأمنية، وخاصة الشرطة، إقامة شراكات حقيقية وبناء الثقة مع المرأة لإشراكها في مكافحة التطرف العنيف، حيث يستوجب ذلك إجراء مناقشات علنية عن هواجس المرأة وغيرها من أفراد المجتمع تجاه جهود منع الإرهاب. كما يجب على الأجهزة الأمنية تفادي حصر إشراك المرأة في أغراض مكافحة التطرف العنيف، والسعي بدلاً من ذلك إلى بناء شراكات تتناول مجموعة متنوعة من القضايا ذات الصلة بالأمن والجريمة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تعالج الأجهزة الأمنية هواجس السلامة التي تحددها النساء بشكل عام. وفي نفس الوقت، من المهم ألا يقتصر التركيز على القضايا الأمنية عند إشراك النساء والمجتمع الأوسع في مكافحة التطرف العنيف، بل يجب الاعتراف بأن الأسباب الجذرية للتجنيد والتحول إلى التطرف غالباً ما تكون غير متصلة بالأمور الأمنية.

المجتمع المدني والشراكات بين القطاعين العام والخاص

الممارسة الجيدة 15: إشراك وتمكين المرأة في المجتمع المدني، وجهات المجتمع المدني الفاعلة التي تعمل في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان، لاسيما المنظمات النسائية، باعتبارها من أصحاب المصلحة الحاسمين في مكافحة التطرف العنيف. يعدّ إشراك المرأة في المجتمع المدني، وجهات المجتمع المدني الفاعلة التي تعمل من أجل تعزيز حقوق المرأة، وخاصة المنظمات النسائية، من الأمور الحيوية لضمان فعالية واستدامة جهود مكافحة التطرف العنيف.

وتسهم حالياً هذه الأطراف بطرق عدة في مكافحة التطرف العنيف، من خلال الأنشطة التي تبني القدرة على الصمود في وجه العنف والتعصب، رغم أن هذه الأنشطة ليست موجهة بالضرورة نحو مكافحة التطرف العنيف أو توسم بهذه الصفة. وتشمل الأنشطة من هذا القبيل الوقاية من النزاعات، وبناء السلام،

⁴ المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، مذكرة أنقرة بشأن الممارسات الحسنة للنهج المتعدد القطاعات لمكافحة التطرف العنيف، الممارسة الجيدة 7.

www.theGCTF.org

⁵ المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الممارسات الجيدة بشأن إشراك المجتمعات المحلية والخفارة المجتمعية بصفتهما أداة لمكافحة التطرف

العنيف، الممارسة الجيدة 5. www.theGCTF.org

والنمو الاقتصادي، وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، وغيرها من الأنشطة الرامية إلى النهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن، فضلاً عن تقديم الخدمات، وخاصة في المناطق المتسمة بنقص التواجد الحكومي. وينبغي تشجيع استمرار هذه الأنشطة.

وتعدّ المرأة في المجتمع المدني وجهات المجتمع المدني الفاعلة التي تعمل مع النساء في موقع جيد لتؤدي دور جسر الاتصال بنساء المجتمعات المحلية، حيث تتمتع بقدرة أفضل على الوصول إلى النساء والفتيات للتعامل معهن وتمكينهن وبناء قدراتهن في سبيل مكافحة التطرف العنيف، وخاصة في حالة النساء والفتيات اللواتي قد يكن منعزلات أو مهمشات. ومن الواجب أن تسعى جهود مكافحة التطرف العنيف إلى تمكين أصحاب المصلحة هؤلاء على الاستفادة من إمكانية الوصول هذه. ويمكن لهذه الجهات تقديم مساهمات مهمة أخرى في مكافحة التطرف العنيف، ويجب تشجيعها عليها، ومنها ما يلي: (1) المشاركة في مبادرات الخفارة المجتمعية؛ و(2) وصوغ ونشر السرد البديل والشامل؛ و(3) تقديم المشورة بشأن تصميم وتنفيذ أنشطة مكافحة التطرف العنيف؛ و(4) دعم رصد وتقييم فعالية جهود مكافحة التطرف العنيف. ويعد التنسيق وطرائق الإشراف الواضحة عناصر ضرورية لتحقيق الإشراف والتعاون الفعال في مكافحة التطرف العنيف مع المرأة في المجتمع المدني وجهات المجتمع المدني الفاعلة التي تعمل مع النساء من أجل ضمان سلامتها واستقلاليتها ومصداقيتها.

الممارسة الجيدة 16: إعطاء الأولوية للعمل على مستوى القواعد الشعبية لإشراك المرأة في المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حقوق المرأة، من أجل الاستفادة من الممارسات المحلية القائمة وتعزيز الشعور بالملكية لدى المجتمع المحلي. لضمان أن جهود مكافحة التطرف العنيف تتسجم مع السياق والمكان، فإنه من المهم أن تسترشد الحكومات بتوجيهات النساء المحليات فيما يتعلق بكيفية تقييم الاحتياجات والأولويات، وكذلك كيفية صياغة الاستجابات الفعالة. فالبرامج التي يعتبرها الناس مدفوعة من الخارج أو مفروضة من أعلى، تكون عرضة لنقص الشرعية أو تقويضها، ويحتمل أن تثير ردود فعل مضادة أو تفضي إلى نتائج عكسية، وخاصة في حالة البرامج المعنية بتعزيز أدوار النساء والفتيات في مجتمعاتهن المحلية. ولهذا، يجب على الحكومات، بما يشمل الحكومات المانحة، ضمان الإشراف الصادق للجهات والمنظمات والشبكات المختلفة على المستوى الشعبي من أجل تشجيع وتنمية الشعور بالملكية المحلية. ويمكن تحقيق ذلك الإشراف في سياق وضع الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التطرف العنيف، وصوغ السياسات، وتصميم أنشطة مكافحة التطرف العنيف. كما يجب كذلك تطوير الشراكات خارج المراكز الحضرية، بما في ذلك الشراكات مع المنظمات الصغيرة وشباب المجتمع المحلي، والأفراد من خارج دوائر النخبة. كما أن الاستراتيجيات الفعالة التي تضمن أن جهود مكافحة التطرف العنيف متجذرة في البيئة المحلية ومستدامة على المدى الطويل تستدعي الاستفادة من الممارسات المحلية القائمة في صفوف المرأة ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل مع النساء، كما تستدعي المساعدة على الربط بين جهودهم من ناحية، وعمليات مكافحة التطرف العنيف الرسمية، من ناحية أخرى، مع السعي في الوقت نفسه للحفاظ على الملكية المحلية.

الممارسة الجيدة 17: تطوير الهيكل الإداري المناسب الذي يسمح للمرأة في المجتمع المدني، ولمنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حقوق المرأة، وخاصة المجموعات النسائية، بالوصول إلى الموارد وتنفيذ أنشطة مكافحة التطرف العنيف. وتحقيقاً للفعالية، تحتاج المرأة في المجتمع المدني، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، إلى توفر الحيز السياسي الكافي وحياسة الموارد اللازمة لتحقيق النجاح. وتوجد حاجة لبناء قدراتها من أجل تقييم مخاطر معينة والتخفيف منها، مثل مخاطر ردة الفعل المضادة من الأسرة والمجتمع المحلي، أو مخاطر التهديد بالانتقام من قبل المتطرفين العنيفين. كما ينبغي أيضاً تحديد ومنع ومعالجة ما قد يترتب على تشريعات مكافحة الإرهاب من آثار سلبية على أنشطة مبادرات المانحين ومبادرات المجتمع المدني النابعة من حسن النية. وثانياً، من شأن تحسين شروط وإجراءات توزيع المنح، مثل اشتراطات التدقيق ورفع التقارير، أن يساعد في تسهيل الحصول على التمويل لمنظمات المجتمع المدني الصغيرة، التي كثيراً ما تعمل بواسطة النساء والفتيات أو من أجلها. ومن الاستراتيجيات الأخرى

المحتملة أن يشترط على الجهات الأكبر حجماً التي تحصل على المنح أن تقدم عدة منح أصغر إلى المنظمات المحلية. وأخيراً، ينبغي أيضاً اعتماد الضمانات القانونية الكفيلة بضمان أن مبادرات المجتمع المدني المعنية بالنساء ومكافحة التطرف العنيف قابلة للتنفيذ في المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر، ومع الأفراد المعرضين للخطر، دون الخوف من وصمهم بأنهم من داعمي الإرهابيين.

التعليم

الممارسة الجيدة 18: إشراك الفتيات والشابات من خلال التعليم، وضمن البيئات التعليمية النظامية وغير النظامية، في سبيل مواجهة التطرف العنيف. يمكن الاستفادة من التعليم بطرق لا تُحصى لبناء القدرة على الصمود والحد من التجنيد والتحول إلى التطرف العنيف والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.⁶ ويتطلب ذلك تعزيز إمكانية الوصول إلى المؤسسات التعليمية الرسمية وغير الرسمية، الدينية والعلمانية، وحمايتها باعتبارها أماكن آمنة للجميع، بما يشمل الفتيات والشابات. فالتعليم يعزز إمكانات النساء والفتيات فيما يتعلق بالمساعدة على بناء القدرة على الصمود في صفوف الأقران والأسرة والمجتمع المحلي. وفي هذا الصدد، يغدو من المهم بشكل خاص أن تتوفر للفتيات والشابات مواد وأنشطة تعليمية تغطي، من جملة أمور أخرى، التربية المدنية والمسؤولية المدنية، والمشاركة المجتمعية، والتسامح، والحوار بين الأديان، وحقوق الإنسان.

وينبغي أن يعالج التعليم أيضاً قضايا عدم المساواة بين الجنسين والعوامل المحددة الخاصة بالجنس والجنسانية، والتي قد تدفع إلى التطرف العنيف، بما في ذلك وسط الفتيات والشابات. ويشمل ذلك زيادة إمكانية حصول الفتيات والشابات على التعليم، فضلاً عن ضمان مشاركتهن في المبادرات التعليمية المختصة تحديداً بمكافحة التطرف العنيف. ومثل هذه التدخلات التعليمية الخاصة بمكافحة التطرف العنيف الهادفة إلى إشراك الفئات الضعيفة يجب أيضاً أن تلبّي الاحتياجات الخاصة بالفتيات والشابات المعرضات للمخاطر. إن تعليم الفتيات والشابات يقلل من قابليتهن للاقتناع بسرد التطرف العنيف الذي يستغل الدين أو يستغل تفسيرات معينة للتاريخ أو السياسة، ويزودهن بالأدوات اللازمة لتحري هذا السرد وتحديه. ويضاف إلى ذلك أن إشراك الفتيات والشابات في صوغ وتنفيذ نهج التعليم الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف من شأنه أن يحسن أيضاً من مغزى هذه النهج بالنسبة لأقرانهن والسياقات والثقافة المحلية. وهذا النوع من النهج يمكن استخدامه في مواقع أخرى في حالة عدم التحاق الفتيات والشابات بمؤسسات التعليم الرسمية، أو انسحابهن منها.

قطاع الأمن

الممارسة الجيدة 19: زيادة مشاركة المرأة على جميع المستويات، وخاصة في حالة المرأة المهمشة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأجهزة الأمنية والسلطات العامة الأخرى المشاركة في مكافحة التطرف العنيف. إن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القطاع الأمني، بما يشمل أساليب عمل وتدريب الأجهزة الأمنية، وتحسين شمولية هذه المؤسسات، من شأنه أن يحسن الفعالية العملية لتدابير مكافحة التطرف العنيف ويعزز من الإشراف على تلك التدابير. وزيادة مستويات توظيف المرأة واستبقائها وترقيتها في قطاع الأمن والسلطات العامة الأخرى المشاركة في مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك في المستويات العليا، من شأنه أن يرتقي بعمليات التقييم ويحسن تصميم الاستجابات الفعالة التي تنجح أيضاً في تقليص العواقب غير المقصودة المترتبة على النساء والفتيات. يضاف إلى ذلك أن مشاركة النساء والفتيات هي المفتاح لإشراك شامل للمجتمع المحلي، ولبناء الثقة، وهما عنصران لازمان لمكافحة التطرف العنيف. وتستطيع المرأة وجهات المجتمع المدني الفاعلة التي تعمل مع النساء تقديم المساعدة في بناء قدرات القطاع الأمني من خلال التدريب، والبحوث، والمشورة الخيرة بقضايا الجنسانية. ومن شأن هذا النوع من أطر مكافحة التطرف العنيف التشاركية والخاضعة للمساءلة، أن يساعد أيضاً في تفادي تسبب جهود مكافحة التطرف العنيف في تقويض حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات.

⁶ تُعرض الممارسات الجيدة المتعلقة بالتعليم بمزيد من التفصيل في مذكرة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب المعنونة مذكرة أوطيبي حول الممارسات الجيدة للتعليم ومكافحة التطرف العنيف. www.theGCTF.org.

السرد الشمولي المضاد للتطرف العنيف

الممارسة الجيدة 20: ضمان مشاركة النساء والفتيات في تطوير ونشر السرد الشمولي المضاد للتطرف العنيف. تعدّ المرأة في وضع جيد لإحداث التغيير، وخاصة على مستوى المجتمع المحلي، وينبغي تمكينها لتستطيع تملك عملية تطوير ونشر سرد شمولي مضاد للتطرف العنيف والإرهاب. فعلى سبيل المثال، يمكن لقيادات المجتمع المحلي النسائية أن تؤدي دور الأصوات الموثوقة للترويج للبدائل الإيجابية والدعوة ضد العنف. والمنظمات النسائية، مثل أندية الاستماع للراديو، توفر مصادر نفوذ وتأثير مهمة، وخاصة في المجتمعات المحلية المعزولة أو المعرضة للخطر. كما يمكن للمتطرفات العنيفات السابقات، والنساء من ضحايا الإرهاب، المساهمة أيضاً في تسليط الضوء على ما يسببه الإرهاب من عنف وصددمات نفسية، والمساعدة كذلك في توضيح عواقب الإرهاب على الأسرة والمجتمعات المحلية. وينبغي أيضاً لهذا السرد الشمولي أن يعالج صراحة تحول النساء والفتيات إلى التطرف وتجنيدهن للتطرف العنيف. ومن شأن إشراكهن أن يساهم في صوغ ونشر سرد شمولي يتناغم بشكل خاص مع أقرانهن وضمن شبكة علاقاتهن المؤثرة، مثل أوساط الشباب المعرضين للخطر. وقد يستدعي تمكين هذه الطاقات الكامنة ببناء قدرات النساء والفتيات في مجالات مثل تطوير محتوى السرد الشمولي، واستراتيجية التوعية والتواصل، والتفاعل مع وسائل الإعلام، بما يشمل الكفاءة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

د- النساء بصفتهن ضحايا التطرف العنيف والإرهاب

الممارسة الجيدة 21: تحديد ضحايا الإرهاب من النساء وتقديم الدعم لهن، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهن الخاصة. فالهجمات الإرهابية تشكل صدمة ضارة على مجموعة واسعة من الأفراد والمؤسسات، ولكن أثرها المباشر الأول يكون على الضحايا وأسرهم. ويمكن لمستوى جودة تلبية الاحتياجات المادية والعاطفية للضحايا أن يؤثر بشكل كبير على مستوى قدرتهم على تحمل الصدمات والتغلب عليها.⁷ وتتطلب الآثار المتنوعة للتطرف العنيف والإرهاب على النساء والفتيات، بما في ذلك الاستخدام واسع النطاق للعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنساني، في حالات كثيرة، اتباع منهجية مخصصة للضحايا النساء وعائلاتهن، منذ لحظة وقوع الاعتداء وحتى استعادة حياتهن الطبيعية وما يليها. ويجب إعداد الجهات المسؤولة عن مساعدة الضحايا وأسرهم، بما في ذلك في قطاع الأمن، ونظام العدالة الجنائية، وقطاع الصحة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بالإمكانات اللازمة للتعرف على الاحتياجات الخاصة بضحايا الإرهاب من النساء وتلبية هذه الاحتياجات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن غالبية الهجمات الإرهابية تحدث في أماكن تعاني بالفعل من النزاعات، بما يضع قيوداً أكبر على توافر الدعم والخدمات للضحايا، وقدرتهم على الاستفادة منها، وبخاصة فيما يتعلق بالنساء والفتيات. ومن شأن تدابير مثل إدماج المنظور الجنساني في المواد التوجيهية والتدريبات ذات الصلة، وتوفير النساء في صفوف أول المستجيبين للطوارئ، ووضع الإجراءات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية للتحقيقات والملاحقات القضائية، بما يساعد الضحايا والشهود النساء، أن يعزز حقوق جميع الضحايا ويضمن المكافحة الفعالة للتطرف العنيف. وعلاوة على ذلك، ينبغي على برامج مساعدة ودعم الضحايا، وكذلك شبكات الناجين، أن تضم النساء والفتيات مع الأخذ بعين الاعتبار التباين في حاجاتهن للمساعدة والحماية ومعالجة العوامل التي قد تحد من استفادتهن من هذه البرامج. يضاف إلى ذلك أن الاعتراف بحقوق الضحايا الإناث ينطوي على اتخاذ تدابير مثل جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس بشأن العنف الإرهابي ورفض إفلات مرتكبي الاعتداءات الإرهابية على النساء والفتيات من العقاب اجتماعياً وقانونياً.

الممارسة الجيدة رقم 22: تسليط الضوء على النساء من ضحايا التطرف العنيف والإرهاب، بما يشمل إطار جهود مكافحة التطرف العنيف. وكما هو الحال مع جميع ضحايا التطرف العنيف والإرهاب، ينبغي إبراز حضور النساء والفتيات للتأكيد على مساواتهم في حقوق الإنسان، ومجابهة تجريدهن من الإنسانية،

⁷ يتم عرض الممارسات الجيدة المتصلة بتقديم المساعدة إلى ضحايا الإرهاب بمزيد من التفصيل في مذكرة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب المعنونة www.theGCTF.org. "مذكرة منبر حول الممارسات الحسنة لمساعدة ضحايا الإرهاب بعد الهجوم مباشرة وفي الإجراءات الجنائية".

وتعزيز التضامن معهن. ويمكن لإنشاء المنصات التي تُضخم وتنتشر أصوات النساء ضحايا التطرف العنيف أن يسهم أيضاً في ضمان فعالية مكافحة التطرف العنيف. وكذلك ينبغي توفير الدعم والمساعدة المتواصلين للضحايا بما يمكنهم من التغلب على المشاكل العاطفية التي قد تنشأ من مناقشة الاعتداء الإرهابي عليهم في الفضاء العام. ويعدّ تحسين التغطية الإعلامية لضحايا الإرهاب من النساء الراغبات في ذلك من أهم عناصر نجاح هذه الجهود، كما يسهم في تسليط الضوء على الضحايا النساء بشكل أوسع. ويجب تعزيز قدرات وسائل الإعلام لكي تراعي النظرة الجنسانية في التقارير الإخبارية التي تتحدث عن الآثار التي يتركها الإرهاب على النساء والفتيات بشكل محدد، مع احترام سرّيتهن وخصوصيتهن، ودورهن المستقل، وقدرتهن على التعافي من الإصابات الجسدية والصدمات العاطفية.